



البريد
ع

رقم: ١٣/١٧١/ش!

تاريخ: ٢٠١٣/٠٩/٢٦

السادة سوق دمشق للاوراق المالية المحترمين .

تحية و إحترام ،،،

نرفق لكم طياً محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمصرف الدولي للتجارة و التمويل المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥

راجين الاطلاع لطفاً ..

و تفضلوا بقبول فائق الإحترام و التقدير،،،

المصرف الدولي للتجارة و التمويل



رقم الوثيقة	1368
التاريخ	29 09 2013
الموقع	



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في ٢٥/٩/٢٠١٣

مدير مديرية الشركات

الدائرة: شركات

رقم الوارد: ٢٠٥٧

التاريخ: ٢٠١٣/٩/٢٦

٢٠١٣/٩/٢٦

٩/٢٦

بناءً على دعوة مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل المنشورة في كل من الصحف التالية:

- صحيفة تشرين بعددها رقم ١١٨١٠ تاريخ ١٠/٩/٢٠١٣ .

- صحيفة الوطن بعددها رقم ١٧٣١ تاريخ ١٠/٩/٢٠١٣ و رقم ١٧٣٢ تاريخ ١١/٩/٢٠١٣ .

- صحيفة الثورة بعددها رقم ١٥٢٥٤ تاريخ ١١/٩/٢٠١٣ .

فقد عقدت الهيئة العامة غير العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع في ٢٥/٩/٢٠١٣ بقاعة زنوبيا في فندق الداماروز بمدينة دمشق حيث ترأس الاجتماع السيد سلطان الزعبي بصفته الرئيس التنفيذي للمصرف و مفوضاً من مجلس الإدارة و بموافقة من المساهمين الحاضرين في الهيئة .

كما حضر الاجتماع كل من السادة :

- السيد بشير هزاع مدير مديرية الشركات و السيد محمد حمدان ممثلين عن وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك .

- الأנסة ريم القباي و الأנסة ميساء اليوشي و الأנסة ألحان دراج ممثلين عن مصرف سورية المركزي و مديرية مفوضية الحكومة بموجب الكتاب رقم ١٦١/٣٧٨٤ تاريخ ٢٤/٩/٢٠١٣ .

- السادة سوزان شحادة و رويدة العمادي ممثلين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية .

وقد استهل الاجتماع السيد مندوب وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك الذي اعلن عن أن النصاب القانوني لصحة انعقاد الجلسة متوافر، إذ بلغ عدد الأسهم التي يمتلكها الحاضرون أصالة ووكالة (40,678,783) سهماً من أصل إجمالي الأسهم البالغ إثنا و خمسون مليون و خمسمائة ألف سهم ، مما يشكل نسبة مقدارها 77.4834% والتي تزيد عن النسبة المقررة قانوناً بموجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ تاريخ ١٤/٢/٢٠١١ وهو يجعل الاجتماع قانونياً .

بعد ذلك أعلن السيد رئيس الجلسة تعيين كل من السادة:

- فادي الخليلاني - كاتباً للجلسة.





- أيهم مناع وحبيب يارد مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

عرض السيد رئيس الجلسة جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادية الذي تضمن مايلي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة و خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
 ٢. سماع تقرير مفتشي الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
 ٣. مناقشة تقريرى مجلس الإدارة و مفتشى الحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
 ٤. المصادقة على تعيين عضوي مجلس الإدارة لإملاء المركزين الشاغرين و انتخاب مدققي الحسابات ، وتعيين تعويضاتهم.
 ٥. تكوين الاحتياطيات.
 ٦. البحث في الإقتراحات الخاصة بالإستدانة و بيع عقارات الشركة و رهنها و إعطاء الكفالات و التنازل عن مشاريعها و عن الرخص و الإمتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة و اتخاذ القرارات بذلك .
 ٧. توفيق النظام الاساسي للمصرف بما يتوافق مع قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ و تعديلاته و القوانين النافذة الأخرى.
 ٨. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي .
- بعد ذلك انتقل السيد رئيس الجلسة إلى عرض بنود جدول الأعمال و البدء بمناقشته وفق الآتي:

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة:

تلا رئيس الجلسة تقرير الإدارة الذي تضمن فعالية المصرف لعام ٢٠١٢ نوه إلى قدرة المصرف خلال هذا العام الصعب تحقيق أرباح صافية قبل الضريبة مقدارها /٦٧٢.٨/ مليون ليرة سورية مقارنة مع الخقق في العام السابق والبالغ /١.٣/ مليار ليرة سورية و بانخفاض بنسبة /٤٩.٣%.

كما بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة /٦٦١.٧/ مليون ليرة سورية بانخفاض عن العام السابق بمقدار /٣٤٧.٣/ مليون ليرة سورية وبنسبة /٣٤.٤%، فيما انخفضت إجمالي الموجودات قليلاً مع نهاية العام لتبلغ /٥٧/ مليار ليرة سورية أي بانخفاض بنسبة /٦.٩%، وانخفضت أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية بمبلغ /٥.٤/ مليار ليرة سورية لتصل إلى /٤١.٣/ مليار ليرة سورية أي بانخفاض نسبته /١١.٥% ووصل رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة "بالصافي" إلى /٢٢.٩/ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٢ أي بانخفاض محدود /٦/ مليارات ليرة سورية وبنسبة /٢٠.٨% عن العام السابق نتيجة انتهاء سياسة متحفظة في منح التسهيلات خلال العام.

وقد انعكست النتائج المالية التي تم تحقيقها خلال عام ٢٠١٢ على مجموعة من مؤشرات الأداء بمعدلات مقبولة قياساً بتعطيات السوق السائدة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال /٢٦.٣٦%، وهي تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية





المركزي ومتطلبات لجنة بازل البالغة (٨٪). وبلغ متوسط نسبة السيولة خلال العام /٥٤٪/ وهي تفوق أيضاً الحد الأدنى المطلوب من المصرف المركزي البالغ (٣٠٪)، وبلغت نسبة القروض إلى الودائع /٥٩.٣٪/، وبلغ معدل العائد على الموجودات "بعد الضريبة" ١١.١١٪، كما بلغ العائد على حقوق الملكية "بعد الضريبة" ٨.١١٪ وبلغ مؤشر الكفاءة أي نسبة المصاريف إلى إجمالي الدخل /٣٢٪/ وهو مستوى ممتاز قياساً بالنسب المتحققة لدى الجهاز المصرفي المحلي. وتعكس هذه المؤشرات في مجملها سلامة استراتيجية المصرف في المرحلة الحالية. وصلاية قاعدته المالية والائتمانية، وقدرته على التعامل مع التحديات القائمة وبما يتسجم مع بيئة العمل الساندة في هذه المرحلة.

ونتيجة لقيام المصرف بتوزيع أرباح في العام ٢٠١١ على شكل أسهم مجانية بغرض زيادة رأس المال، إضافة إلى تحقيق أرباح ناتجة من فرق تقييم مركز القطع البنوي فقد ارتفعت حقوق الملكية من /٧.٨/ مليار ليرة سورية إلى /٨.٥/ مليار ليرة سورية أي بزيادة بنسبة مقدارها /٨.٤٪/.

ومن ثم انتقل السيد رئيس الجلسة إلى تسليط الضوء على أهم مرتكزات الخطة المستقبلية للعام ٢٠١٣ والتي تلخص بمايلي:

- الاستعداد لمواجهة كافة أنواع المخاطر المتوقعة ولاسيما الائتمانية منها عن طريق تعزيز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون غير المنتجة التي قد تطرأ وتحسين جودة الأصول ومنايتها والعمل على تخفيض الديون غير العاملة.
- تدعيم القدرة المالية وتأمين السيولة الكافية بنسب تفوق الحدود الدنيا المقررة من قبل الجهات الرقابية لمواجهة كافة التزامات المصرف.
- افتتاح فرع في منطقة (أبو رمانة) ومكاتب للإدارة العامة.
- استكمال مشروع موقع التوافرية العالية والموقع الرديف وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية لتعزيز امكانيات الانظمة المستخدمة لدى المصرف.
- الاستمرار في تعزيز قدرات الكادر الوظيفي للمصرف من خلال الاحتفاظ بأفضل الكوادر واستقطاب الكفاءات المتميزة، جنباً إلى جنب مع برامج التدريب والتطوير المستمرين بالإضافة إلى تطبيق خطط الإحلال الوظيفي.
- الالتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال والحاكمة المؤسسية.
- تحسين رضا العملاء باعتباره أحد أهم القيم الجوهرية للمصرف، وهدفاً استراتيجياً يتصدر قائمة الأهداف الاستراتيجية.

بعد المناقشة والتداول فيما تم عرضه من قبل السيد رئيس الجلسة وافقت الهيئة العامة على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل التشغيلية لعام ٢٠١٣.



البند الثاني : سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة .

تُلي تقرير مدقق الحسابات المعد من قبل شركة حصرية و مشاركوه / أرنست اند يونغ سوريا الذي بين من خلال الجداول الملحقه بالتقرير بأن المصرف قد حقق أرباحاً صافية قبل الضريبة /٦٧٢.٨٠٩.٩٥٨/ مليون ليرة سورية وأن هذه الأرباح تصبح بعد الضريبة /٦٦١.٧٥٢.٨٥١/ مليون ليرة سورية ، وأن المؤشرات الواردة في الحسابات التفصيلية تعطي دلالة واضحة على حسن الأداء المصرفي ، وإن الأرقام التي أظهرتها تلك الحسابات لها من الشفافية والإفصاح ما يستوجب القبول بها والمصادقة عليها .

و حيث لم تترأى استنتاجات وافقت الهيئة العامة على ما ورد في هذا التقرير .

البند الثالث: مناقشة تقرير مجلس الإدارة و مدقق الحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

ناقش السادة المساهمون الحاضرين تقرير مجلس الإدارة وكذلك تقرير مدقق الحسابات بالتفصيل وتم إقرار التقريرين أصولاً. حيث عرض عدد من المساهمين عدة استفسارات فيما يخص المركز المالي للمصرف ونسبة السيولة و المراحل التي توصل إليها المصرف بقضية السرقة بما فيه الإستفسار عن كفاية الضمانات هذا و قد أجاب السيد رئيس الجلسة عن كافة الإستفسارات المطروحة .

البند الرابع : المصادقة على تعيين عضوي مجلس الإدارة لإملاء المركزين الشاغرين و انتخاب مدققي الحسابات ، وتعيين تعويضاتهم:

أولاً : المصادقة على تعيين عضوي مجلس الإدارة لإملاء المركزين الشاغرين:

بين السيد رئيس الجلسة بأنه في ظل شعور عضوية كل من المرحوم السيد محمد نجيب العساف بسبب الوفاة وشغور عضوية الدكتور مصطفى الكفري لعدم توفر الشروط القانونية لعضوية مجلس الإدارة لكونه موظف حكومي وهو ما يخالف أحكام قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ .

وبناءً على ترشح كل من الشركة الليبية للإستثمارات الصناعية والزراعية والسيد الدكتور عامر حسني لطفي لشغل المركزين الشاغرين وافق مجلس الإدارة على ترشحهما وتم ابلاغ هذا الترشح الى مصرف سورية المركزي والذي وافانا بموافقتهم وفق ما جاء بكتابه رقم ١٦١/٣٧٣٧ تاريخ ٢٣/٠٩/٢٠١٣ .

وقد أقرت الهيئة العامة هذا التعيين .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance



ثانياً : انتخاب مدقق الحسابات و تعيين تعويضاته:

ذكر السيد رئيس الجلسة بالنصوص القانونية التي توجب اخضاع البيانات المالية للمصارف إلى تدقيق من قبل مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية. وأنه تبعاً لتلك النصوص فقد قام مجلس الإدارة باستطلاع شركات المراقبة والتدقيق المحاسبية المسجلة في سوريا والتي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للمصرف و المتعلقة بأن تكون المؤسسة التي تقوم بمراقبة الحسابات من ذوي الاختصاص والسمعة الجيدة و المشهود لها بكفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية .

من هذا المنطلق ارتأى مجلس الإدارة إنتخاب السيد محمد اليعشي كمدقق حسابات مع الإقتراح بتفويض المجلس بتحديد بدل الاتعاب ، وعلى أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية وإجراء مراجعة لهذه الحسابات بشكل ربعي ونصف سنوي.

وبعد التداول وافقت الهيئة العامة على إنتخاب السيد محمد اليعشي كمدقق حسابات المصرف.

البند الخامس : تكوين الاحتياطيات:

بين السيد رئيس الجلسة ولكونه لم يتحقق أرباح صافية لم يتم تكوين أية احتياطيات لهذا العام حيث كان المصرف يقوم خلال العام بتحويل مبالغ كبيرة على شكل مخصصات لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة و لتعزيز المركز المالي للمصرف . حيث أخذت الهيئة العامة علماً بذلك .

البند السادس: البحث في الإقتراحات الخاصة بالاستدانة و بيع عقارات الشركة و رهنها و إعطاء الكفالات و

التنازل عن مشاريعها و عن الرخص و الامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة و اتخاذ القرارات

بذلك:

حيث بين السيد رئيس الجلسة بانه و بموجب قانون مجلس النقد و التسليف رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ المادة ١٠٠ الفقرة ٢ و التي منحت مهلة سنتين للمصارف يتوجب خلالها بيع العقارات التي يجرزها المصرف استيفاءً لديونه أو ضماناً للمطالب المشكوك بها طالما من الهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة للتصرف بهذه العقارات و بيعها و نقل ملكيتها وفق ما يراه مناسباً و قد وافقت الهيئة على تفويض مجلس الإدارة بذلك ضماناً لتحصيل ديون المصرف .

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
The International Bank For Trade & Finance



البند السابع: توفيق النظام الاساسي للمصرف بما يتوافق مع قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 و تعديلاته و القوانين النافذة الأخرى:

بين السيد رئيس الجلسة بأنه و بناءً على طلب الجهات الرسمية المعنية تم العمل على توفيق بعض بنود النظام الأساسي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل للمصرف بما يتوافق مع قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 و تعديلاته والقوانين النافذة الأخرى وحيث لم تثر أية إستيضاحات فقد تمت موافقة الهيئة العامة على إجراء هذه التعديلات .

البند الثامن : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي :

في ضوء ما أظهرته البيانات المالية المصادق عليها من قبل مفتشي الحسابات ومصرف سورية المركزي من عدم ترتب أية التزامات مالية تؤثر على المصرف مما يعني أن ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عن السنة الماضية 2012 برينة . وبعد المداولة قررت الهيئة العامة الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي من أي ذمة تجاه المصرف .

في نهاية الاجتماع وجه السيد رئيس الجلسة باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة التحية والشكر لكافة الحاضرين المساهمين الذين ساهموا في إغناء مناقشات هذا الاجتماع من خلال مداخلاتهم .

كما شكر السيد رئيس الجلسة السادة العاملين في المصرف على جهودهم المبذولة من قبلهم والتي أدت إلى تحقيق هذه النتائج الجيدة آملاً أن تتحقق نتائج مالية أفضل في العام 2013 و راجياً انفراج الأزمة التي تمر بها البلاد بالقرب العاجل ، والله ولي التوفيق .

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة 11:45 من اليوم ذاته.

مراقبي التصويت

حبيب بارد

أيهم مناع

كاتب الجلسة

فادي الجليلاتي

رئيس الجلسة

سلطان الزعبي

متمثلي وزارة التجارة والصناعة وعضو الهيئة العامة للمصرف

محمد عيسى

فهد هزازع